مجلة جامعة صبراتة العلمية
Sabratha University Scientific Journal

مجلة علمية نصف سنوية محكمة متخصصة في العلوم الإنسانية
تصدرها جامعة صبراتة بشكل إلكتروني

واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات الليبية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة
دراسة حالة المنطقة الحرة مصراتة

The reality of the social responsibility of Libyan companies and its impact on achieving sustainable development Case study of the Misurata Free Zone

د. نجوى رمضان أمهنى
أستاذ مساعد بقسم إدارة الأعمال
بكلية الاقتصاد جامعة سرت

أ .سعدة على محمد
محاضر مساعد بقسم الاقتصاد
بكلية الاقتصاد جامعة سرت

أ .فرج على فرج نصر
محاضر مساعد بقسم إدارة الأعمال
بكلية الاقتصاد جامعة سرت

mohammedsaada08s@gmail.com

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية:
2017-139

الترقيم الدولي:
ISSN (print) 2522 - 6460
ISSN (Online) 2707 - 6555

الموقع الإلكتروني للمجلة:
https://jhs.sabu.edu.ly

واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات الليبية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة المنطقة الحرة مصراتة

The reality of the social responsibility of Libyan companies and its impact on achieving sustainable development Case study of the Misurata Free Zone

د. نجوى رمضان أمهنى
أستاذ مساعد بقسم إدارة الأعمال
بكلية الاقتصاد جامعة سرت

أ .سعدة على محمد
محاضر مساعد بقسم الاقتصاد
بكلية الاقتصاد جامعة سرت

أ .فرج على فرج نصر
محاضر مساعد بقسم إدارة الأعمال
بكلية الاقتصاد جامعة سرت

mohammedsaada08s@gmail.com

الملخص:

هدف هذا البحث للتعرف على المسؤولية الاجتماعية وممارستها من قبل المنطقة الحرة بمصراتة، حيث أوضح البحث مفاهيم المسؤولية الاجتماعية وأهميتها، ومفهوم التنمية المستدامة، كما أشار البحث للمنطقة الحرة مصراتة وأهم ممارسات المسؤولية الاجتماعية التي تبنتها، وللتحقق من فروض البحث فقد تبنى البحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وتم جمع البيانات باستخدام استبيانات وزعت على الموظفين والعاملين بالمنطقة الحرة، وبتحليل الاستبيانات إحصائيا تبين وجود أثر ذي دلالة إحصائية لممارسات المسؤولية الاجتماعية في أبعادها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الوعي لدى المجتمع –بشكل عام ومؤسساته بشكل– خاص بأهمية المسؤولية الاجتماعية وضرورة وجود إدارات متخصصة للمسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات تتولى تخطيط وتنفيذ البرامج.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية – التنمية المستدامة – المنطقة الحرة بمصراتة.

The reality of the social responsibility of Libyan companies and its impact on achieving sustainable development Case study of the Misurata Free Zone

Abstract:

The aim of this research is to identify social responsibility and its practice by the Misurata Free Zone, where the research clarified the concepts of social responsibility and its importance, and the concept of sustainable development, as the research indicated to the Misurata Free Zone and the most important practices of social responsibility that it adopted, and to verify the hypotheses of the research, the research adopted the descriptive analytical approach, By using the SPSS statistical program, the data was collected using a questionnaire distributed to employees and workers in the free zone, and by analyzing the questionnaires statistically, it was found that there is a statistically significant effect of social responsibility practices in its economic, social and environmental dimensions, and the study recommended the need to increase awareness of society in general and its institutions in particular of the importance of social responsibility And the necessity of having specialized departments for social responsibility within the institutions that undertake the planning and implementation of programs.

Key words:Thesocial responsibility - sustainable development - the Misurata Free Zone .

مقدمة:

يعد موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات من المواضيع التي استحوذت على اهتمام البحاث والمهتمين وأصحاب القرار في الآونة الأخيرة، بالتزامن مع زيادة الضغوط الدولية والمنظمات البيئية

والنقابات العمالية ومنظمات حماية البيئة والمستهلك، وذلك نظراً لتطور الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية في أواخر القرن العشرين. ومع تطور النظرة إلى أهداف المنظمات ومدى التزامها بمعايير المسؤولية الاجتماعية في إطار سعيها لتحقيق أهدافها المالية وتحسين صورتها لدى المجتمع، توجه الكثير منها نحو اعتماد مبادئ المسؤولية الاجتماعية بأبعادها المتعددة، وكذلك وضع وتنفيذ برامج للمسؤولية الاجتماعية بما يحد من أثار أنشطة الشركات والمؤسسات السلبية كالتلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية ...وغيرها، والتي لها مردود سيء على الاقتصاد الوطني.

وكذا فإن المنطقة الحرة بمصراتة كغيرها من المشاريع الاقتصادية الأخرى التي تعود بالنفع على الاقتصاد الليبي تحرص على التزامها بمعايير الاحترام والمسؤولية للعاملين وأفراد المجتمع ككل ودعم المجتمع ومساندة حماية البيئة المحيطة وتحقيق التنمية المستدامة.

1.1 مشكلة البحث:

زادت في الآونة الأخيرة الانتقادات والتساؤلات حول دور الشركات في ظل غياب تدخل الدولة الليبية في فرض المسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات ومنظمات الأعمال الحكومية.وبالتالي فإن مشكلة البحث تتمثل في التعرف على دور المسؤولية الاجتماعية في المنطقة الحرة مصراتة حيال عملية التنمية المستدامة، والحفاظ على البيئة. وللتعبير عن مشكلة البحث بشكل أدق يمكن إثارة التساؤل التالي:

1. ما أثر ممارسات المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي) بالمنطقة الحرة مصراتة ؟
2. ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:
3. هل تمتلك المنطقة محل الدراسة تصوراً واضحاً عن أهمية ممارسات المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للتنمية ؟
4. ما مستوى المسؤولية الاجتماعية بالمنطقة الحرة مصراتة ؟
5. ما البرامج والأنشطة التي تنفذها المنطقة الحرة مصراتة لتجسد دور المسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع المحلي والبيئة المحلية؟
6. هل تسهم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة الحرة محل الدراسة؟

2.1 أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى تقديم مفاهيم نظرية وعملية عن واقع ممارسات المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع التركيز على الدور الذي تقوم به المنطقة الحرة مصراتة، كما تسعي هذه الدراسة على تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على المسؤولية الاجتماعية وممارستها من قبل الشركات والمؤسسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
2. إبراز دور طبيعة الأنشطة والبرامج التي تنفذها المنطقة الحرة مصراتة في تجسيد دور المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة.
3. التعرف على أهم الأنشطة الاقتصادية والبرامج التي تقدمها المنطقة الحرة مصراتة في تحقيق التنمية المستدامة.
4. صياغة بعض المقترحات والتوصيات التي قد تسهم في تدعيم مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالمنطقة محل الدراسة بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

3.1 أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال تناول التأثير بين مفهوم المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة بالمنطقة الحرة مصراتة، كما وتنبثق أهمية هذه الدراسة كونها تناولت موضوع من المواضيع الحديثة في التطوير الإداري والاقتصادي الليبي على حد علم الباحثين، ويمكن تحديد أهمية الدراسة في الآتي:

1. إضافة دراسة جديدة تتعلق بموضوع المسؤولية الاجتماعية للدارسين والمهتمين بالبحث العلمي.
2. حداثة موضوع المسؤولية الاجتماعية وبرامجه، والنقص الواضح في الكتابات والأبحاث في هذا المجال.
3. الإسهام في نشر وتعزيز الوعي حول المسؤولية الاجتماعية وأثرها على عملية التنمية المستدامة.
4. لفت نظر وانتباه أعضاء التنظيمات الإدارية والاقتصادية إلى ضرورة تدعيم مفهوم المسؤولية الاجتماعية لما لها من أثر في تحقيق التنمية المستدامة وخصوصا مع أهمية الدور الذي تلعبه المناطق الحرة والتي تعتبر من الأنشطة الاقتصادية المهمة وخاصة بالمجتمعات النامية.

فرضية الدراسة:

للإجابة على تساؤلات الدراسة ولتحقيق أهدافها تمت صياغة الفرضية التالية:

الفرضية الرئيسة Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لممارسات المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي) في المنطقة الحرة مصراتة.

وينبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولىHo1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05≥) لممارسات المسؤولية الاجتماعية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في المنطقة الحرة مصراتة.

الفرضية الفرعية الثانيةHo2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05≥) لممارسات المسؤولية الاجتماعية في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في المنطقة الحرة مصراتة.

الفرضية الفرعية الثالثة Ho3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05≥) لممارسات المسؤولية الاجتماعية في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة في المنطقة الحرة مصراتة.

5.1 حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على الحدود الآتية:

الحدود الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة خلال الأشهر (نوفمبر وديسمبر، 2021).

الحدود البشرية: اقتصرت هذه الدراسة على جميع الموظفين العاملين بالمنطقة الحرة مصراتة.

الحدود المكانية: شملت هذه الدراسة المنطقة الحرة مصراتة.

الحدود الموضوعية: تناولت هذه الدراسة موضوع ممارسات المسؤولية الاجتماعية ودورها في عملية التنمية المستدامة.

6.1 الدراسات السابقة:

أجرى عرابي، (2021) دراسة بعنوان المسؤولية الاجتماعية للشركات ورهانات التنمية المستدامة: المغرب حالة واعدة. حيث هدفت لفهم أصول الحركة وتطورها التاريخي في سياق سوسيوانتاجي، ورصد مختلف تعاريفها والإشكالات التي تطرحها ووجهات النظر والمواقف المعارضة بشأنها، وتسليط الضوء على التساؤلات النظرية حول ما يمكنه ان يدفع الشركة الي أن تصبح مسئولة اجتماعيا وتتصرف كجزء حي وكيان واع ضمن نظام أو منظومة عامة متفاعلة العناصر تشغل في اتجاه إحقاق التنمية كوسيلة وغاية وشرط. كما قدم بلحياني، (2019) دراسة بعنوان واقع الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات النفطية – دراسة حالة شركة قطر للغاز. هدفت الدراسة إلى تقصي واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القطاع النفطي ممثلاً في شركة غاز قطر وذلك من خلال ضبط مفهومها والتصرف على مختلف الجوانب المتعلقة بها لكونها إحدى أهم مجالات نشاطاتها وتوصلت الدراسة إلي أن الشركة تولى اهتماماً معتبراً لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وتُضمن كل أنشطتها عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية مدمجة مع التقارير المالية ،وكذا في التقارير الاجتماعية المفصلة.

في حين قدم حميدان، (2019) دراسة بعنوان المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الليبية ودورها في التنمية المستدامة، دراسة تطبيقية على الشركات الاتصالات الليبية (شركة المدار – ليبيانا). وقد اختيرت شركتي المدار وليبيانا مجتمعياً لهذه الدراسة وبتحليل إجابات الاستبانات إحصائيا تبين ان هناك دور ذو دلالة إحصائية يفوق مستوى الدلالة المعنوية للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة وجميع أبعاد التنمية المستدامة. وتمثل شركتي لبيانا والمدار للاتصالات شريكاً أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة.

وجاءت دراسة الاسراج، (2015) بعنوان المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر بين الواقع والمأمول. لتطرح التساؤلات حول ما هي المسؤولية الاجتماعية للشركات وتطورها التاريخي، وما هي الدوافع التي تشجع على الاضطلاع بمسؤوليتها الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلي أن تحمل الشركة لمسؤوليتها الاجتماعية يحقق العديد من الفوائد للمجتمع المحلي والشركات معاً. من خلال تقديم سلع ومنتجات صحية وغير مضرة بالبيئة، وخلق علاقات جيدة مع المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح.

أما دراسة عجيلات، (2012) والتي بعنوان المسؤولية الاجتماعية في العلاقات العامة في شركات الاتصالات الأردنية (دراسة حالة: شركة الاتصالات الأردنية). فقد توصلت إلى أن وظيفة المسؤولية الاجتماعية تحتل مكانه متوسطة في الهيكل الإداري لشركة مجموعة الاتصالات الأردنية (اورنج) وأن مستويات رضا الزبائن عن الخدمات كانت متوسطة. وتوصلت دراسة الطاهر، (2007) وهي بعنوان المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، إلي أن الأبعاد البيئية والاجتماعية أصبحت مفروضة على المؤسسات الاقتصادية وباتت مؤشرا هاماً في تنافسها ومتغيراً هاماً من متغيرات التنمية الاقتصادية.

7.1 التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد أن تم استعراض مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية –المسؤولية الاجتماعية وأثرها على التنمية المستدامة، والبالغ عددها (6) دراسات، أجريت بين الأعوام (من 2007 إلى 2021) حيث تناولت بعض الدراسات المسؤولية الاجتماعية وتناولت دراسات أخرى التنمية المستدامة بالإضافة إلى أن هناك دراسات تناولت المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة معاً، ومع اختلاف مجتمع ومكان العينة فإن أغلب الدراسات قد توصلت إلي نتائج شبه موحدة على أهمية دور المسؤولية الاجتماعية في التنمية والحفاظ على البيئة. كما تم الاستفادة من تناول القضايا المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية واستنباط تساؤلات البحث وأدواته، من أجل إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية، كذلك استفاد الباحثون من الدراسات السابقة في اختيار المنهج المناسب لها وكيفية بناء أداة البحث وصياغة عباراتها وتفسير النتائج التي سوف تتوصل إليها الدراسة الحالية ومقارنتها مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة. وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها لموضوعي المسؤولية الاجتماعية والتنمية

المستدامة بشكل عام. إلا أن ما يميز هذه الدراسة على سابقاتها في أنها ربطت بين متغير المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة ودراسة الأثر والعلاقة بينهم على أرض الواقع وذلك في المنطقة الحرة مصراتة.

الإطار النظري:

1.2 المسؤولية الاجتماعية:

1.1.2 مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

تُعد المسؤولية الاجتماعية التزام مستمر من قبل قطاع الأعمال في التنمية المجتمعية، فهي ليست عمل طوعي فقط، وهو يتجاوز الأعمال الخيرية، ويجب ألا تُحسب كهبات وعطاءات بل هي واجبات والتزامات من قبل قطاع الأعمال. فهي يجب ألا تقتصر على الهبات والتبرعات أو تنظيم حفلات وأنشطة اجتماعية، فهي أشمل وأعم من ذلك.

وقد عرفتها غرفة التجارة العالمية على أنها جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المؤسسات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية ويعتمد على مبادرات رجال الأعمال دون وجود إجراءات ملزمة قانونياً وذلك لأن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعميم.

وتعني المسؤولية الاجتماعية بحسب البنك الدولي: التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة وبدوافع ذاتية في التنمية المستدامة من خلال العمل مع مكونات المجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشة الناس بما يخدم الاقتصاد والتنمية معاً (جون سولفيان، 2009).

وعند الحديث عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كمفهوم ،فيمكن تناوله من ثلاثة أوجه رئيسية:

- المفهوم الكلاسيكي: يعود للعالم أدم سميث الذي أكد على أن كافة المؤسسات تسعى لتقديم أفضل الخدمات لعموم المجتمع وتحقيق أعلى مستوى ممكن من الأرباح وبما ينسجم مع الأحكام القانونية والقواعد الأخلاقية السائدة. فالربح هنا أصبح هدفاً أحاديا تسعى إليه المؤسسة.
- المفهوم الإداري: الذي تم إدراكه سنة 1930، حيث تم التحول من الهدف الأُحادي إلي هدف أخر يتمثل في تعظيم رضا المديرين أنفسهم وبحثهم عن القوة والأمان والموقع المتميز في ظل نمو واتساع المؤسسة، وأشار فرانسيس سيتوون (SUTTON.FRANCIS X) في بحثة سنة 1956، إلي كون المسؤولية الاجتماعية تظهر وتبرز في المؤسسات الكبيرة من خلال موازنة إدارة المؤسسة ما بين عدد من العناصر المتفاعلة معها (حملة الأسهم، المقرضين، الموردين الزبائن والحكومة) والتي يكون لها تأثير كبير في مساعدة المديرين على تقديم المزيد من المنافع العامة نحو المجتمع.

- المفهوم البيئي: الذي اختلفت تسميته من نموذج البيئة الاجتماعية عند (JACOBY) والنموذج النوعي لحياة المديرين عند (HAY–GRAY) إلي نموذج وجهة النظر العامة لـ(WILLIMAS)، بدأت ملامحه تظهر سنة 1960 بتحسيس المديرين في كون مسؤوليتهم الاجتماعية لا تنحصر داخل المؤسسة فحسب ولا ترتبط بالسوق حصرا بل تمتد إلى أطراف وفئات متعددة تتمثل في عموم المجتمع. وخير من أوضح الفكرة هما رالف نادر (RALPH NADER) وجون جالبريث (JOHN K.GALBRAITH). (البكري، 2001).

2.1.2 أهم مجالات ومحاور وأشكال المسؤولية الاجتماعية:

يمكن تلخيص أهم مجالات ومحاور المسؤولية الاجتماعية في الأتي، (خضور، 2011):

- احترام قواعد القانون وإدارة نشاطات الأعمال وفق مبادئ وقواعد أخلاقية حيث تمثل حوكمة الشركات وأخلاقيات الشركات جزء من هذه المسؤولية.
- حقوق العاملين وأنظمة العمل والأجور وأماكن العمل.
- تنمية وتطوير المجتمعات المحلية.
- حماية البيئة وتحسينها ومكافحة التلوث البيئي.
- الأمن والأمان في العمليات الإنتاجية وفي المنتجات.
- تجنب نشاطات الفساد وعدم القيام بأعمال فاسدة.

3.1.2 أهمية المسؤولية الاجتماعية:

يمكن تناول أهمية المسؤولية الاجتماعية في النقاط التالية: (الغالبي، 2005)

1.3.1.2 الأهمية بالنسبة للمؤسسة:

- تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال إذا ما اعتبرنا أن المسؤولية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة اتجاه أطراف مباشرة أو غير مباشرة من وجود المؤسسة.
- من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلي بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف.
- تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوباً فعالاً مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع.
- كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية.

2.3.1.2 الأهمية بالنسبة للمجتمع:

- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع.
- ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح.
- الارتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة التثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد وهذا يسهم في الاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

3.3.1.2 الأهمية بالنسبة للدولة:

- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى
- يؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية.
- المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا بعيدا عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.

2.2 التنمية المستدامة:

تتعدد تعاريف التنمية المستدامة تبعاً لتعدد المجالات (اقتصادية، واجتماعية، وبيئية)، ويمكن تعريف التنمية المستدامة بحيث يُوفق بين كل تلك المجالات، حيث تُعرف التنمية المستدامة بأنها الموائمة بين التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية واحتياجات الجيل الحالي وجيل المستقبل (Simma& Hossain, 2004)، (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2001)، ويقوم مفهوم التنمية المستدامة على أساس الحرية والمساواة والعدالة، ويتسع ليشمل الجوانب الإنسانية والاجتماعية والثقافية، لذلك فإن التنمية المستدامة ذات بعد إنساني هادف إلى تحقيق التوازن في علاقات الإنسان مع البيئة ومواردها (الخولي ،2002)، (الحساني وخضير، 2014). وتكمن أهمية هذا المفهوم في التوفيق بين العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات وأهدافها المتعارضة في بعض الأحيان، وبذلك أصبح مفهوم التنمية المستدامة مرناً إلى أبعد الحدود حيث يمثل إعادة توجيه النشاط الاقتصادي بغية تلبية الحاجات التنموية الماسة للأفراد، وتلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، واختيار الأنماط الاقتصادية والاجتماعية التي تتناسب مع الاهتمام البيئي الملائم، ومنع حدوث أضرار سلبية على البيئة العالمية، وكذلك تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية (الصقال، 2014).

وبهذا يمكن القول ان لمفهوم التنمية المستدامة أبعاد بيئية واقتصادية واجتماعية يُوفق بينها للوصول إلى نتائج فعالة من الناحية الاقتصادية، عادلة من الناحية الاجتماعية، وممكنة من الناحية البيئية. ويضيف (علي، 2015) أن التنمية المستدامة تتيح البعدين التاليين:

1. البعد النوعي لمفهوم التنمية ليشمل النوعية البيئية وعلاقتها بنوعية الحياة.
2. البعد الزمني للتنمية ليشمل التنمية على المدى البعيد (الأجيال القادمة) استنادا للأساس المستدام.

فالتنمية المستدامة تمثل السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بنظر الاعتبار قدرات وإمكانات النظام البيئي الذي يحوي تلك الحياة (الشعباني والناصر، 2012). وأخيرا يمكن القول أنه من المهم أن تطور كل منظمة من قدرتها على التكيف مع بيئتها، بدافع التعامل معها وفق شروط أهمها المحافظة عليها وعلى مواردها، وهذا التغيير يتطلب مجموعة من المهارات والكفاءات البشرية فضلاً عن إدارة خاصة في كل منظمة تتولى مهام تطوير وتنمية وتحفيز الأفراد العاملين فيها وبالتالي تطوير وتنمية كفاءتها الكلية.

3.2 المناطق الحرة ونبذة عن المنطقة الحرة مصراتة

1.3.2 مفهوم المناطق الحرة:

هي عبارة عن قطعة أرض مسورة ولها نقاط للدخول والخروج وتمارس بداخلها أنشطة معينة من قبل المستثمرين، ولهذه المناطق الحرة أهمية في الحياة التجارية للدول المضيفة لها حيث أن قيمة المشروعات في المنطقة الحرة بمصراتة تقدر بقيمة (1.5) مليار دينار ليبي، وأن كان قد نُفذ منها قدر قليل يبلغ حوالي (27) مليون دينار ليبي بسبب عدم توفر ميزانيات كافية لذلك في الأعوام الماضية. زد على ذلك دورها في تعزيز القيمة التنافسية للاقتصاد الليبي نظراً لموقعها الجغرافي وملاءمة القوانين والمؤسسات والبنية التحتية.

2.3.2 تصنيف المناطق الحرة:

أولاً: من حيث المساحة ألي:

مناطق حرة عامة– مناطق حرة خاصة – مناطق تشمل مدن.

ثانياً: حسب طبيعة نشاطها:

مناطق حرة تجارية– مناطق حرة صناعية– مناطق حرة للخدمات – مناطق حرة ائتمانية.

3.3.2 المنطقة الحرة مصراتة:

تعتبر المنطقة الحرة مصراتة أول منطقة اقتصادية حرة تأسست على الأراضي الليبية وفقاً للقانون رقم (9) لسنة 2000م بشأن المناطق الحرة وتجارة العبور. وذلك بهدف تنويع مصادر الدخل والرفع من مستوى أداء الاقتصاد المحلي وفتح فرص العمل والتدريب من خلال خلق بيئة استثمارية جاذبة للأنشطة الاقتصادية المتنوعة وتجارة العبور عبر التوظيف الأمثل للإمكانيات والموارد المحلية المتاحة والتي على رأسها الموقع الجغرافي المميز والميناء البحري.

وهي تعتبر كغيرها من المشاريع الاقتصادية الأخرى التي تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني كتخفيف القيود الجمركية على حركة التجارة، وتقليل معوقات انتقال رؤوس الأموال وانتشار بعض الصناعات التي تقوم على التصدير إلى الخارج، وتوفير فرص العمل للعمالة المحلية، وزيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، وزيادة صادرات الدولة إلى الخارج، وتعظيم دور الموانئ والمطارات، واستخدام تكنولوجيا متطورة في كل المجالات، وكذلك تدريب العمالة الوطنية. ومنها ما يتعلق بالعائد على المستثمرين والمشروعات من الإعفاءات الجمركية والضريبية، والاستفادة من البنية التحتية الأساسية التي تقوم الدولة بتوفيرها لهذه المشروعات في المناطق الحرة، وتقليل أسعار المنتجات وتسويق إنتاج المشروعات في أسواق الدول المجاورة.

كما أن المنطقة الحرة مصراتة هي منطقة محررة من كافة القيود الضريبية والجمركية والتجارية والنقدية كغيرها باستثناء ما يتعلق منها بالعقيدة والآمن الوطني والقومي والصحة وحماية البيئة، كما تعتبر المناطق الحرة من المشاريع الاقتصادية التي لها عائد تجاري ومردود اقتصادي واجتماعي إيجابي يرتكز في محصلته على نمو متوسط دخل الفرد وتحسين الحياة المعيشية للمواطن التي هي الهدف النهائي لأي نشاط اقتصادي داخل منظومة التنمية. (MFZLY.COM).

4.2 المسؤولية الاجتماعية للمناطق الحرة بليبيا:

بدأت فكرة المسؤولية الاجتماعية للمناطق الحرة في ليبيا مع بداية العقد السابق، وتوسع الاهتمام بها منذ القيام بخصخصة الشركات والمؤسسات بالقطاع العام وزيادة الاستثمارات الأجنبية بالتزامن مع دخول الشركات الدولية، حيث جاءت إدارات المناطق الحرة بليبيا مرفقة باستراتيجيات فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية. ومن هنا تصاعد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الدولة في ليبيا وأخذت تتبناها ليس فقط الشركات الدولية بليبيا، وإنما أيضا الشركات الليبية ذات الحجم الكبير، من بينها المنطقة الحرة مصراتة، والمنطقة الحرة تمنهنت بالجنوب الليبي، والمنطقة الحرة بنغازي بشرق ليبيا، وبدلاً من أن تقدم المناطق الحرة منح للعمل الاجتماعي، بدأت المناطق الحرة ومن بينها المنطقة الحرة مصراتة في العمل وبنفسها في تنفيذ برامج ذات طابع اجتماعي يخدم المجتمع من ناحية، وكذلك يتماشى مع الأهداف للمؤسسة ككل، وبالتالي بات من الضروري أن يكون هناك إطارا تشريعياً ومؤسسياً للمسؤولية الاجتماعية في ليبيا للوعي بأهمية المواطنة للشركات والمؤسسات وربطه بسياسات الشفافية والإفصاح ومكافحة الفساد كجزء متصل بحوكمة الشركات. ففي النهاية هي منظومة متكاملة تؤثر على الأداء الاقتصادي والمالي ككل.

ومن الممارسات التي اعتمدتها المنطقة الحرة مصراتة في إطار المسؤولية الاجتماعية مشروع تطوير وصيانة طريق النقل الثقيل بمصراتة وهو المشروع الذي يحظى بدعم كامل من المنطقة الحرة بمصراتة. كما أقامت احتفالية حضرها بعض مدراء الإدارات والمكاتب بالمنطقة الحرة تم فيها تكريم الطلبة

المتفوقين وتشجيع الطلبة الخريجين. كما أشاد وزير الاقتصاد بحكومة الوفاق سابقاً د.على العيساوي، بالدور البارز للمنطقة الحرة مصراتة في جانب المسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال مساهمتها الكبيرة في إنشاء مبنى العيادات الخارجية وقسم إيواء اليوم الواحد للعلاج الكيماوي بسعة تفوق 60 سرير وكان ذلك في سنة 2020.

3. الطريقة والإجراءات:

تضمن هذا الجانب وصفاً للطريقة، والإجراءات التي تم استخدامها في الدراسة، من حيث المنهجية، وتحديد مجتمع الدراسة وعينته، كما شمل وصفاً لكيفية إعداد أداة الدراسة، ومتغيراتها وإجراءات التأكد من صدقها، وثباتها، إضافة إلى بيان المعالجة الإحصائية التي استخدمت في استخلاص النتائج، وتحليلها.

1.3 منهج الدراسة:

استخدم الباحثين المنهج الوصفي Descriptive Approach وذلك لتحليل وتوصيف المتغيرات موضوع الدراسة، من خلال الإجابات المختلفة لمفردات العينة على العبارات التي تضمنتها أداة الدراسة (الاستبانة)، بهدف معرفة أثر ممارسات المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة الحرة مصراتة. وقد استخدم هذا المنهج ايضاً من أجل جمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات، الذي يعتمد بدرجة كبيرة على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع، والاهتمام بوصفها وصفًا دقيقًا ويعبر عنها تعبيرًا كيفيًا وكميًا. كما اختير هذا المنهج لمناسبته لأغراض الدراسة حيث أن المنهج الوصفي يحاول وصف الظاهرة موضوع البحث، ويفسر ويقارن ويقيم أملاً في الوصول إلى تعميمات ذات معنى يزيد بها رصيد المعرفة عن تلك الظاهرة، دون تدخل الباحثين في مجرياتها.

2.3 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة المستهدف من جميع الموظفين العاملين في المستويات الإدارية المختلفة بالمنطقة الحرة بمصراتة الليبية، ولتحديد حجم العينة تم الاعتماد على جدول krejcie and Morgan (1970)، وقد بلغ حجم عينة الدراسة (100) مفردة تم اختيارها بواسطة العينة العشوائية. وقد تم توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة المستهدفة، وتم استرداد جميع الاستبيانات الموزعة.

3.3 متغيرات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المتغيرات الآتية:

1.3.3 المتغير المستقل: يتمثل المتغير المستقل في هذه الدراسة في ممارسات المسؤولية الاجتماعية.

2.3.3 المتغير التابع: وهو المتغير الذي يقاس أثر تطبيق المتغير المستقل عليه، ويتمثل المتغير التابع في هذه الدراسة في التنمية المستدامة.

4.3 طرق جمع البيانات:

اعتمدت الباحثة في إعداد هذه الدراسة على جمع البيانات والمعلومات اللازمة والمتعلقة بمشكلة الدراسة من مصادر البيانات الأولية والثانوية كالتالي:

1.4.3 البيانات الثانوية: قام الباحثون بالاعتماد في جمع البيانات الثانوية اللازمة للدراسة على الكتب والدوريات والمقالات والتقارير التي تناولت موضوع البحث بطريقة مباشرة أو غير مباشرة والتي ساعدت في بناء الإطار النظري للدراسة.

2.4.3 البيانات الأولية: تم الاعتماد في جمع البيانات الأولية اللازمة للدراسة على استبيان أعد خصيصاً لهذا الغرض موجهاً إلى الموظفين العاملين بالمنطقة الحرة مصراتة، كما قام الباحثين بتوزيع الاستبانات والتأكد من فهم فقراته من قبل المستقصين.

5.3 أداة الدراسة:

استخدم الباحثون الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، نظرًا لسهولة تطبيقها وتحليل نتائجها، ولأنها تغطي جوانب كثيرة من موضوع الدراسة بالمقارنة مع الأدوات الأخرى لجمع المعلومات، حيث قام الباحثون بإعداد استبانة مكونة من عدة أبعاد تخدم أهداف الدراسة وللوقوف علي واقع المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة الحرة مصراتة، حيث احتوت الاستبانة على (19) فقرة تخص المتغير المستقل (المسؤولية الاجتماعية). بينما أحتوى المتغير التابع (التنمية المستدامة) على (21) فقرة وقد تم تنفيذ الاستمارة إما عن طريق المقابلة الشخصية أو أن ترسل إلى المبحوثين عن طريق البريد" (الزرواتى، 2012، 172).

6.3 صدق وثبات أداة جمع البيانات:

الصدق الظاهري: تم عرض الاستبانة بصورتها الأولية على عدد من المحكمين المختصين من أعضاء هيئة التدريس من مختلف التخصصات بجامعة سرت في هذا المجال، بلغ عددهم (6) محكمين، وطُلب منهم قراءة فقرات الاستبانة، وإبداء الرأي في درجة وضوحها، وسلامة صياغتها اللغوية، ودرجة ملاءمتها للمجال الذي تنتمي إليه، وإضافة أو حذف فقرات، واقتراح أو إضافة مجالات، وأخيراً بيان وجهات النظر بشكل عام عن درجة ملائمة الاستبانة لموضوع الدراسة المتمثل المسؤولية الاجتماعية وأثرها على التنمية المستدامة إلى أن تم اعتماد الاستبانة بصورتها الحالية.

الثبات: اتّبَعَ الباحثون القياس الإحصائي لمعرفة ثبات أداة القياس (الاستبانة)، معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha Coefficient)، وفيها يتم احتساب معامل ألفا كرونباخ عن طريق المعادلة التالية (Anastasi Anne .1982):

$$R_{tt} = \left(\frac{n}{n-1}\right) \times \left(\frac{SDt^2 - \sum (SD)^2}{SDt^2}\right)$$

حيث:

R_{tt} : تشير إلى معامل ارتباط ألفا.

n : تشير إلى عدد فقرات القياس.

SDt^2 : تشير إلى تباين الاختبار الكلي.

$\sum (SD)^2$: تشير إلى مجموع تباينات فقرات القياس.

وتكون الاستبانة ذات ثبات ضعيف إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ أقل من 60%، ومقبولاً إذا كانت هذه القيمة ضمن الفترة (من 60% أو أقل من 70%)، وجيد إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ ضمن القيمة (من 70% أو أقل من 80%)، أما إذا كانت هذه القيمة أكبـر من أو يساوي 80% يشير ذلك إلى أن الاستبانة تكون ذات ثبات ممتاز، و كلما اقترب المقياس من 100% تعتبر النتائج الخاصة بالاختبار أفضل. وقد بلغت قيمة معامل الثبات الداخلي للمقياس (97.7%) وتعتبر هذه القيمة مرتفعة (Sekaran and Bougie, 2010)، مما يشير إلى ثبات الاستبانة وقوة تماسكها الداخلي، وأنها تتسم بدرجة عالية من الاتساق الداخلي والموثوقية، بحيث يمكن الاعتماد عليها لقياس ما صممت من أجله. والجدول رقم (1) يبين نتائج قيم معامل ثبات الاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة.

الجدول (1) معامل ثبات الاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفاكرونباخ
الأول	المسؤولية الاجتماعية	19	0.885
الثاني	البُعد الاقتصادي	4	0.923
الثالث	البُعد الاجتماعي	9	0.868
الرابع	البُعد البيئي	8	0.923
جميع الفقــرات		**35**	**0.928**

ويتضح من خلال جدول رقم (1) أن معامل ألفا كرونباخ (Alpha cronbachs) عن طريق البرنامج الإحصائي (SPSS) كانت قيمة معامل الإجمالي (0.928) وهي قيمة ثبات مرتفعة.

7.3 المعالجة الإحصائية:

تم إدخال البيانات وتحليلها بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وقد تم استخدام الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد العينة للإجابات، حيث تم إعداد هذا الترميز كما هو مبين في الجدول (2).

الجدول (2): ترميز الإجابات

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الرمز	1	2	3	4	5

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي الذي يتراوح بين موافق بشدة إلى غير موافق بشدة. ولحساب طول مقياس ليكرت الخماسي تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فئات المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (4÷5=0.80)، وتضاف هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح)، من أجل تحديد الحد الأعلى لهذه الخلية. والجدول (3) التالي يوضح طول الخلايا وفقاً لما ذكر:

الجدول (3): طول الخلية لمقياس الدراسة وفقاً لمقياس ليكرت ودرجة الممارسة

طول الخلية	الفئة في المقياس	درجة الممارسة
من 1 إلى أقل من 1.79	غير موافق بشدة	ضعيفة جداً
من 1.80 إلى أقل من 2.59	غير موافق	ضعيفة
من 2.60 إلى أقل من 3.39	محايد	متوسطة
من 3.40 إلى أقل من 4.19	موافق	عالية
من 4.20 إلى 5.00	موافق بشدة	عالية جداً

بعد تجميع الاستبيانات من قبل الباحثين، تم إدخال البيانات في برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) تمهيداً لتحليل النتائج، وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية التالية:

1. الجداول التكرارية، وذلك لحصر أعداد المشاركين، ونسبهم المئوية وفقاً للخصائص العامة لمجيبي الاستبانة.
2. مقاييس النزعة المركزية المتمثلة في المتوسطات الحسابية، وذلك لتحديد تركز الإجابات حول القيمة المتوسطة لها لجميع متغيرات الدراسة الرئيسية، كذلك تم استخدام مقاييس التشتت مثل الانحراف المعياري بهدف تحديد انحرافات الإجابات عن القيمة المتوسطة لها لمتغيرات الدراسة الأساسية.
3. تحليل الانحدار البسيط واختبار (T-test) و(F-test) التي استخدمت في اختبار الفرضيات.
4. معامل ارتباط ألفا كرونباخ: والذي استخدم أيضاً في فحص ثبات الاستبانة.
5. مقاييس النزعة المركزية المتمثلة في المتوسطات الحسابية، وذلك لتحديد تركز الإجابات حول القيمة المتوسطة لها لجميع متغيرات الدراسة الرئيسية، كذلك تم استخدام مقاييس التشتت مثل الانحراف المعياري بهدف تحديد انحرافات الإجابات عن القيمة المتوسطة لها لمتغيرات الدراسة الأساسية.

4. عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

1.4ممارسات المسؤولية الاجتماعية:

من أجل تحليل نتائج الدراسة الخاصة بممارسات المسؤولية الاجتماعية، تم الاسترشاد بنتائج التحليل الإحصائي الوصفي (الوسط الحسابي والانحراف المعياري) فكانت النتائج كما في جدول رقم (4).

الجدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لممارسات المسؤولية الاجتماعية:

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	مستوى الاهمية
1	توفر الشركة البرامج التدريبية اللازمة من اجل تنمية المهارات الإدارية للموظفين	4.17	0.511	1	عالية جداً
2	تسمح الشركة للموظفين عند كافة المستويات الادارية بالمشاركة في اتخاذ القرارات الهامة	2.842	0.857	14	متوسطة
3	تقوم الشركة بعمل فحص طبي دوري للموظفين للتأكد من صحتهم والتأكد من عدم وجود مخاطر في بيئة العمل	2.50	0.890	19	ضعيفة
4	توظف الشركة الموظفين من ذوي الاحتياجات الخاصة	.782	1.188	17	متوسطة
5	تساهم الشركة في انجاز المشاريع الأساسية للمجتمع من مدارس ومستشفيات وطرق وبرامج وإسكان	4.03	0.685	2	عالية جداً
6	تقدم الشركة الهبات والتبرعات للجمعيات الخيرية مثل جمعيات حماية الطفل ودور المسنين ومراكز رعاية المعاقين	3.58	0.941	7	عالية
7	تلزم الشركة بتوفير فرص عمل متكافئة لأفراد المجتمع من اجل تخفيف من معدلات البطالة	3.52	1.163	8	عالية
8	تقدم الشركة المساعدات المادية في حالة الكوارث الطبيعية وانتشار الأوبئة والحروب	3.63	0.924	5	عالية
9	تساهم الشركة في تقديم الانشطة الثقافية للعاملين	3.59	0.971	6	عالية
10	تقدم الشركة تقرير نوي يوضح الإفصاح عن الأداء الاجتماعي	2.75	0.805	18	متوسطة
11	تقوم الشركة بتقديم أنشطة وبرامج لرعاية البيئة	3.14	0.990	11	متوسطة
12	تقدم الشركة برامج توعوية في مجالات حماية البيئة وحسن استغلال الموارد الطبيعية	3.02	0.929	13	متوسطة
13	يوجد نظام إداري بالشركة للإدارة البيئة	3.23	0.893	9	متوسطة
14	تملك الشركة مسبقا على احد المواصفات والمعايير الدولية البيئية	3.12	0.752	10	متوسطة

15	تراعي الشركة ظروف الصحة والسلامة أثناء تقديم الخدمة	3.78	1.035	4	عالية
16	تقدم الشركة المبادرات الرائدة في الأعمال الصغيرة	3.06	0.810	12	متوسطة
17	تقدم الشركة برامج ونصائح توعوية لمكافحة المخدرات	2.80	0.788	15	ضعيفة
18	تقدم الشركة المساعدات والهبات لمكافحة الفقر	2.82	1.099	16	ضعيفة
19	تقدم الشركة برامج ومهارات الحواسيب والانترنت للعاملين	3.83	1.011	3	عالية
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري	**3.27**	**0.52**		

يشير الجدول رقم (4) إلى أن المتوسطات الخاصة بالمتغير المستقل (المسؤولية الاجتماعية) تراوحت بين المستوى العالي جداً والضعيف، وقد بلغت متوسطاتها ما بين (2.50 –4.17) بينما الانحرافات المعيارية لهذا المتغير تراوحت بين (0.511–1.188) وبلغت القيمة الكلية للمتوسط الحسابي لهذا البعد (3.27) في حين أن الانحراف المعياري كان مقداره (0.52)، وجاءت الفقرة رقم (1) في المرتبة الأولى والتي تنص على أن "توفر الشركة البرامج التدريبية الأزمة من اجل تنمية المهارات الإدارية للموظفين " بمتوسط حسابي مقداره (4.17) وهي أعلى من أجمالي المتوسط العام وبانحراف معياري قدره (2.50)، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم (5) التي تنص على أنه "تساهم الشركة في انجاز المشاريع الأساسية للمجتمع من مدارس ومستشفيات وطرق وبرامج وإسكان" وذلك بمتوسط حسابي مقداره (4.03) وبانحراف معياري فدره (0.685) أما الفقرة رقم (3) والتي تنص على أنه" تقوم الشركة بعمل فحص طبي دوري للموظفين للتأكد من صحتهم والتأكد من عدم وجود مخاطر في بيئة العمل " بمتوسط حسابي مقداره (2.50) وانحراف معياري قدره (0.890) جاءت هذه الفقرة بالترتيب الأخير من الفقرات الواردة بهذا البُعد. وهنا ينبغي الإشارة إلى ضرورة وجود دليل إجراءات التي تأكد على صحة وسلامة الموظفين لضمان الأمن والسلامة المهنية داخل بيئة العمل، ومن خلال المجموع الكلي لمتوسط الحسابي المتغير المستقل والبالغ (3.27) نلاحظ بأن مستوى تطبيق مبدأ المسؤولية الاجتماعية كان متوسطاً، وهذا يمثل عامل سلبي في اتباع هدا الأسلوب في المنطقة الحرة بمصراتة .

2.4 التنمية المستدامة:

يبين التالي إجابات عينة البحث حول آرائهم عن أهمية التنمية المستدامة بممثلة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري من وجهة نظر العينة المختارة.

1.2.4البُعد الاقتصادي:

من أجل تحليل نتائج الدراسة الخاصة بالبُعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، تم الاسترشاد بنتائج التحليل الإحصائي الوصفي (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للبُعد الاقتصادي

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	مستوى الاهمية
1	تعمل الشركة على تحقيق أرباح باستخدام اقل الموارد	303.	1.17	1	متوسطة
2	تعمل الشركة على تقديم خدمات بأقل التكاليف	26.3	1.18	2	متوسطة
3	تعتمد الشركة على نماذج اقتصادية لتحقيق الاستدامة	3.25	0.93	3	متوسطة
4	تحرص الشركة على ترشيد استهلاك الطاقة	3.16	0.77	4	متوسطة
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري		**3.24**	**0.88**		

يشير الجدول رقم (5) إلى أن المتوسطات الخاصة بالمتغير التابع (البُعد الاقتصادي) تراوحت ما بين (3.30– 3.16) بينما الانحرافات المعيارية لهذا المتغير تراوحت بين (0.77– 1.18) وبلغت القيمة الكلية للمتوسط الحسابي لهذا البعد (3.24) في حين أن الانحراف المعياري كان مقداره (0.88)، كما وقد تقدمت الفقرة رقم (1) في المرتبة الأولى والتي تنص على أنه "تعمل الشركة على تحقيق ارباح باستخدام اقل الموارد" بمتوسط حسابي مقداره (3.30) وبانحراف معياري قدره (1.17) وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم (2) التي تنص على أنه "تعمل الشركة على تقديم خدمات بأقل التكاليف" وذلك بمتوسط حسابي مقداره (3.26) وبانحراف معياري فدره (1.18) في حين جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (4) على أنه "تحرص الشركة على ترشيد استهلاك الطاقة"بمتوسط حسابي مقداره (3.16) وانحراف معياري قدره (0.77)، مما يتطلب على المنطقة الحرة إلزام الترشيد للحفاظ على الطاقة وتقليل التكاليف أقل ما يمكن.

2.2.4 البُعد الاجتماعي:

من أجل تحليل نتائج الدراسة الخاصة بالبُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، تم الاسترشاد بنتائج التحليل الإحصائي الوصفي (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية) فكانت النتائج كما في جدول رقم (6).

الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للبُعد الاجتماعي:

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	مستوى الاهمية
1	تعتمد الشركة على استراتيجيات الجودة الشاملة التي تدعم وظائف الإنتاج الأنظف والتسوق الأخضر	3.07	0,908	9	عالية
2	تعمل الشركة على التحسين المستدام لخدماتها	3.48	1.026	4	عالية
3	تراعي الشركة معايير الجودة الشاملة لخدمتها	3.32	1.104	7	متوسطة
4	شهادات الايزو تحقق للشركة ميزة تنافسية مستدامة	3.36	0.855	6	متوسطة

5	تسعى الشركة إلى تلبية احتياجات المجتمع الذي تنشط فيه	3.54	0.768	3	عالية
6	البحث الدائم عن رغبات الزبائن المتغيرة	3.45	0.877	8	عالية
7	تضع الشركة استراتيجيات لتأهيل الموظفين	3.76	0.777	1	عالية
8	تقوم الشركة بوضع برامج تدريبية لتمكين الموظفين فيما يخص التنمية المستدامة	3.66	0.803	2	عالية
9	تراعي الشركة العدالة في توزيع الأجور	3.40	1.175	5	عالية
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري	**3.44**	**0.65**		

يشير الجدول رقم (6) إلى أن المتوسطات الخاصة بالمتغير التابع (البُعد الاجتماعي) تراوحت ما بين (3.76– 3.07) بينما الانحرافات المعيارية لهذا المتغير تراوحت بين (1.175–0.777) وبلغت القيمة الكلية للمتوسط الحسابي لهذا البعد (3.44) في حين أن الانحراف المعياري كان مقداره (0.65)، كما وقد تقدمت الفقرة رقم (7) في المرتبة الأولى والتي تنص على أنه " تضع الشركة استراتيجيات لتأهيل الموظفين" بمتوسط حسابي مقداره (3.76) وبانحراف معياري قدره (0.777) وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم (8) التي تنص على أنه " تقوم الشركة بوضع برامج تدريبية لتمكين الموظفين فيما يخص التنمية المستدامة" وذلك بمتوسط حسابي مقداره (3.66) وبانحراف معياري فدره (0.803) في حين جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (1) على انه " تعتمد الشركة على استراتيجيات الجودة الشاملة التي تدعم وظائف الإنتاج الأنظف والتسوق الأخضر" بمتوسط حسابي مقداره (3.07) وانحراف معياري قدره (0.908)، مما يتطلب على المنطقة الحرة على وضع أفضل الاستراتيجيات التي تمكنها من انتاج وتسويق المنتجات المتجددة وبالجودة المناسبة.

3.2.4 البُعد البيئي:

من أجل تحليل نتائج الدراسة الخاصة بالبُعد البيئي للتنمية المستدامة، تم الاسترشاد بنتائج التحليل الإحصائي الوصفي (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية) فكانت النتائج كما في جدول رقم (7).

الجدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للبُعد البيئي:

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	مستوى الاهمية
1	تسعى الشركة لتطبيق نظام الصحة والسلامة المهنية المطابق للمواصفة القياسية الايزو 18000	3.35	0.767	4	متوسطة
2	تسعى الشركة لتطبيق نظام المسؤولية الاجتماعية المطابقة للمواصفة القياسية الايزو 26000	3,48	0.820	3	عالية

3	تعتمد الشركة على سياسة الجودة الشاملة لدعم الادعاء البيئي	3.15	0.932	7	متوسطة
4	اتخاذ التدابير التي تسمح بالتحكم في الأضرار الناجمة عن تأثير الاتصالات	3.94	0.835	1	عالية جداً
5	تضع الشركة برامج خاصة بالنشاطات ذات التأثيرات البيئية الخطيرة	3.32	0.774	5	متوسطة
6	تعمل الادارة على توجيه الموارد البشرية لتوفير بيئة عمل سليمة	3.12	280.8	8	متوسطة
7	تعمل الشركة على تخفيض التلوث باستخدام مواد نظيفة	3.59	0.885	2	عالية
8	تلتزم الشركة بنظام الادارة البيئية مطابق للمواصفات القياسية الايزو 14000	3.22	0.729	6	متوسطة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري	**3.26**	**0.66**		

يشير الجدول رقم (7) إلى أن المتوسطات الخاصة بالمتغير التابع (البُعد البيئي) جاءت تراوحت ما بين (3.94– 3.12) بينما الانحرافات المعيارية لهذا المتغير تراوحت بين (0.932–0.774) وبلغت القيمة الكلية للمتوسط الحسابي لهذا البعد (3.26) في حين أن الانحراف المعياري كان مقداره (0.66)، كما وقد تقدمت الفقرة رقم (4) في المرتبة الأولى والتي تنص على أنه " اتخاذ التدابير التي تسمح بالتحكم في الأضرار الناجمة عن تأثير الاتصالات " بمتوسط حسابي مقداره (3.94) وبانحراف معياري قدره (0.835) وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم (7) التي تنص على أنه " تعمل الشركة على تخفيض التلوث باستخدام مواد نظيفة " وذلك بمتوسط حسابي مقداره (3.59) وبانحراف معياري فدره (0.885) في حين جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (6) على انه " تعمل الإدارة على توجيه الموارد البشرية للمحافظة على بيئة عمل آمنة وسليمة" بمتوسط حسابي مقداره (3.12) وانحراف معياري قدره (0.828)، بالتالي من واجب الإدارة بمنطقة الحرة العمل على وضع الإرشادات الأزمة للعمل بالكفاءة المطلوبة وبما يضمن سلامة وآمن الموظفين.

10. اختبار الفرضيات:

1.10 الفرضية الفرعية الأولى: يتولى هذا المحور مهمة التحقيق من صحة الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على أنه:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للممارسات المسؤولية الاجتماعية في البعد الاقتصادي لتنمية المستدامة.

جدول رقم (8) اثر الممارسات المسؤولية الاجتماعية في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	الممارسات المسؤولية الاجتماعية				
	معامل (R^2) التحديد	Bمعامل الانحدار	T المحسوبة	F المحسوبة	*sig مستوى الدلالة
	0.054	0.392	2.376	5.645	0.001

يوضح الجدول (8) تأثير ممارسات المسؤولية الاجتماعية على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لممارسات المسؤولية الاجتماعية على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في بالمنطقة الحرة مصراتة. إذ بلغ معامل التحديد (R^2) (0.054) أي ما يقارب (5%) من المتغيرات على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ناتج عن التغير في ممارسات المسؤولية الاجتماعية، كما بلغت قيمة درجة التأثير B (0.392) وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الاهتمام بممارسات المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى زيادة في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بقيمة (0.392)، ويؤكد ذلك قيمة (F) التي بلغت (5.645) وقيمة (T) التي بلغت (2.376) وعلى ما سبق من تحليل يستدعي عدم قبول الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 □□) لممارسات المسؤولية الاجتماعية في البعد الاقتصادي لتنمية المستدامة).

2.10 الفرضية الفرعية الثانية: يتولى هذا المحور مهمة التحقيق من صحة الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على أنه:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 □□) لممارسات المسؤولية الاجتماعية في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

جدول رقم(9) أثر ممارسات المسؤولية الاجتماعية في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة	الممارسات المسؤولية الاجتماعية				
	معامل (R^2) التحديد	Bمعامل الانحدار	T المحسوبة	F المحسوبة	*sig مستوى الدلالة
	0.045	0.263	2.168	4.700	0.000

يوضح الجدول (9) تأثير ممارسات المسؤولية الاجتماعية في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لممارسات المسؤولية الاجتماعية على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بالمنطقة الحرة بمصراتة. إذ بلغ معامل التحديد (R^2) تساوي (0.045) أي ما يقارب (5%) من المتغيرات على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ناتج عن

التغير في ممارسات المسؤولية الاجتماعية، كما بلغت قيمة درجة التأثير B (0.263) وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الاهتمام بممارسات المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى زيادة في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بقيمة (0.263)، ويؤكد ذلك قيمة (F) التي بلغت (4.700) وقيمة (T) التي بلغت (2.168) وعلى ما سبق من تحليل يستدعي عدم قبول الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 □□) لممارسات المسؤولية الاجتماعية في البعد الاجتماعي لتنمية المستدامة).

1.10 الفرضية الفرعية الثالثة: يتولى هذا المحور مهمة التحقيق من صحة الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على أنه:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 □□) لممارسات المسؤولية الاجتماعية في البعد البيئي للتنمية المستدامة.

جدول رقم (10) أثر الممارسات المسؤولية الاجتماعية علىالبعد البيئي للتنمية المستدامة.

البعد البيئي للتنمية المستدامة	الممارسات المسؤولية الاجتماعية			
	معامل (R^2) التحديد	B معامل الانحدار	T المحسوبة	F المحسوبة	مستوى sig* الدلالة
	0.079	0.354	2.904	8.435	0.000

يوضح الجدول (10) تأثير ممارسات المسؤولية الاجتماعية على البعد البيئي للتنمية المستدامة، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لممارسات المسؤولية الاجتماعية على البعد البيئي للتنمية المستدامة في بالمنطقة الحرة بمصراتة. إذ بلغ معامل التحديد (R^2) تساوي (0.079) أي ما يقارب (8%) من المتغيرات على البعد البيئي للتنمية المستدامة ناتج عن التغير في ممارسات المسؤولية الاجتماعية، كما بلغت قيمة درجة التأثير B (0.354) وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الاهتمام بممارسات المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى زيادة في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بقيمة (0.354)، ويؤكد ذلك قيمة (F) التي بلغت (8.435) و قيمة(T) التي بلغت (2.904) وعلى ما سبق من تحليل يستدعي عدم قبول الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 □□) لممارسات المسؤولية الاجتماعية على البعد البيئي للتنمية المستدامة).

11. النتائج والتوصيات:

1.11 النتائج:

من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، واختبار فرضياتها تم التوصل إلى العديد من النتائج، يمكن إيجازها فيما يلي:

1. أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات المسؤولية الاجتماعية في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في المنطقة الحرة بمصراتة.
2. بينت نتائج هذه الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات المسؤولية الاجتماعية في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في المنطقة الحرة بمصراتة.
3. كشفت نتائج هذه الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات المسؤولية الاجتماعية في البعد البيئي للتنمية المستدامة في المنطقة الحرة بمصراتة.
4. أفصحت نتائج هذه الدراسة عن حرص الشركات على القيام البرامج التدريبية اللازمة من اجل تنمية المهارات الإدارية للموظفين، هذا ما أكدته قيمة المتوسط الحسابي البالغة (4.17) وكذلك قيمة الانحراف المعياري البالغة (0.51).
5. أوضحت هذه الدراسة التزام الشركات بوضع استراتيجيات لتأهيل الموظفين، وهذا ما أكدته قيمة المتوسط الحسابي البالغة (3.76) وكذلك قيمة الانحراف المعياري البالغة (0.77).
6. كشفت هذه الدراسة أنه لا يوجد اهتمام بالشكل الملائم لدى الشركات بعمل فحص طبي دوري للموظفين للتأكد من صحتهم والتأكد من عدم وجود مخاطر في بيئة العمل، وهذا ما أوضحته قيمة المتوسط الحسابي البالغة (2.50) وكذلك قيمة الانحراف المعياري البالغة (0.89). وكذلك ضعف اهتمامها بتقديم المساعدات والهبات لمكافحة الفقر وهذا ما أكدته قيمة المتوسط الحسابي البالغة (2.82) وكذلك قيمة الانحراف المعياري البالغة(1.09).
7. خلصت هذه الدراسة إلى عدم اهتمام الشركة بترشيد استهلاك الطاقة، وهذا ما كشفته قيمة المتوسط الحسابي البالغة (3.16) وكذلك قيمة الانحراف المعياري البالغة (0.77).
8. أن الموظفين بالشركات في المنطقة الحرة يتوفر لديهم مستوى متوسط من البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة (3.24)، مما يبرز ضرورة الاهتمام بذلك، ومحاولة زيادة هذا المستوى البعد، أو على الأقل المحافظة عليه.

2.11 التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة نَوصي بمجموعة من التوصيات متمثلة في الآتي:

1. أهمية زيادة الوعي لدى المجتمع بشكل عام ومؤسساته بشكل خاص بأهمية المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.
2. ضرورة وجود إدارات متخصصة للمسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات تتولى تخطيط وتنفيذ البرامج والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وتبادل الخبرات والتجارب العلمية فيما بينها، وتحديد نقاط القوة والضعف لتطبيق أفضل الأساليب جدوى في مجال المسؤولية الاجتماعية.
3. العمل على تعزيز ثقافة ممارسة أبعاد المسؤولية الاجتماعية من خلال عقد البرامج التكوينية التي تعكس مفاهيم وثقافات وممارسات المسؤولية الاجتماعية.
4. وضع آليات محددة وممنهجة تضمن وضع أنظمة لمحاسبة الشركات على أدائها الاجتماعي بحيث تقدم التسهيلات المختلفة للشركات المسؤولة اجتماعياً وتحاسب الشركات غير المسؤولة اجتماعياً.
5. ضرورة أن تقوم الشركات بدمج أبعاد التنمية المستدامة ضمن خططها المتوسطة والبعيدة المدى ووضع تصور شامل عن متطلباتها التي يمكن للمؤسسات المساهمة فيها من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية.

المراجع:

1. البكري، تامر ياسر (2001). التسوق والمسؤولية الاجتماعية، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
2. الحساني، كريم بريهي وخضير، إيمان عبد، (2014)، متضمنات التنمية البشرية المستدامة في الاقتصاد العراقي: دراسة تحليلية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية بالجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس.
3. الخولي، أسامة، (2002)، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع، عالم المعرفة.
4. الزوراتي، رشيد، (2016)، مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ط1، القاهرة، دار الكتاب.
5. الغالبي، طاهر محسن منصور، صالح مهدي محسن العامري (2005). المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
6. السياتي (2019)، ماجد قاسم عبدة. ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المشروعات الصغيرة في الجمهورية اليمنية– جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن. ط1، برلين، المركز الديمقراطي العربي.
7. الطاهر، خاصرة (2007). المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، ورقلة، الجزائر.
8. الصقال، أحمد هاشم، (2014)، متطلبات التنمية المستدامة في العراق – دور إدارة الموارد في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك.
9. الاسراج، حوسين (2015). المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر بين الواقع والمأمول، ،معهد التخطيط القومي، الكويت، 2010.

10. بلحيانيخديجة (2019)، واقع الافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات النفطية – دراسة حالة شركة قطر للغاز، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 3، ص ص 367-389.
11. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، (2001)، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الأسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك.
12. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، (2001)، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الأسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك.
13. د.سلفيان، جون (2009). المسؤولية الاجتماعية للشركات، جريدة المال، العدد 5175.
14. حميدان، عائشة محمد، عبد الحميد الدويبي (2019). المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الليبية ودورها في التنمية المستدامة، دراسة تطبيقية على الشركات الاتصالات الليبية (شركة المدار – لبيانا)، كتاب المؤتمر الدولي المغاربي الأول لمستجدات التنمية المستدامة.
15. خضور، رسلان (2011)، المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال، دمشق، جمعية العلوم الاقتصادية.
16. عجيلات، فارس نبيل (2012). المسؤولية الاجتماعية في العلاقات العامة في شركات الاتصالات الأردنية (دراسة حالة: شركة الاتصالات الاردنية)، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط.
17. عرابي، (2021)، المسؤولية الاجتماعية للشركات ورهانات التنمية المستدامة: المغرب حالة واعدة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية الاقتصادية، نوفمبر، العدد 19، برلين، المانيا-PP 123 141.
18. علي، أمنة حسين، (2015)، الإطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة – طرق القياس والتقييم، مجلة المخطط والتنمية، العدد (32).
19. موقع المنطقة الحرة مصراتة على الانترنت MFZLY.COM